

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الاربعاء
٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الرابعة والعشرين

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

(تركيا)

السيد اليمان

ثم :

(نائب الرئيس)

DEC 4, 1991
UN/DA
UN/DA

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.24
12 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة

91-61611 ٢٣٢٤٢ش(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥بنود جدول الأعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاحالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن تستمع اللجنة الأولى

الى أول المتكلمين ، أود أن أدلي بالبيان التالي .

تختتم اللجنة في جلسة بعد ظهر اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح المدرجة على جدول الأعمال وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني . وقد اتصل بي عدد من الوفود بشأن تأجيل الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات الخاصة ببنود نزع السلاح . وبعد أن درس أعضاء مكتب اللجنة هذه المسألة بعناية ، أود أن أقترح تأجيل الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حتى ظهر يوم الجمعة ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر وذلك لتمكين الوفود من الانتهاء الناجح من مشاوراتها .

وأود أن أبين أنه إذا ما اتخذت اللجنة قرارا بناء على الخطوط التي أقترحها ، فسيكون علينا أن نراعي القيود الزمنية المترتبة على ذلك . ولذلك أناشد جميع الوفود المشتركة في المفاوضات المتعلقة بمشاريع القرارات أن تبذل كل ما في وسعها لانتهاء من تلك المشاورات وأن تتقدم بمشاريع القرارات بأسرع ما يمكن .

وفضلا عن ذلك ، إذا كانت اللجنة تميل الى تأجيل الموعد النهائي فليكن مفهوما بوضوح أنني سألتزم به بدقة وأنه لن يكون هناك مزيد من التأجيل .

فاذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن اللجنة توافق على تأجيل الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حتى ظهر الجمعة ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر .

تقرر ذلك .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفي ضوء هذا التعديل لبرنامج

العمل أقترح أيضا بدلا من البدء في المرحلة الثانية من العمل غدا ، كما كان مقررا ، أن نبدأ هذه المرحلة يوم الجمعة ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر . وهذا يعني أن اللجنة لن تجتمع غدا . وآمل أن ييسر الوقت الذي يتاح بذلك اجراء المشاورات التي قد تقتضيها الضرورة .

وطبقا للبرنامج المعدل ، تخصص ٢٢ جلسة للمرحلة التالية من عمل اللجنة ابتداء من ١ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد أجريت في هذا الصدد سلسلة من المشاورات مع أعضاء مكتب اللجنة ، وأقترح بناء على تلك المشاورات برنامج العمل التالي للفترة من ١ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

ومن يوم الجمعة ١ الى الخميس ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ستعقد ما مجموعه ١٠ جلسات تخصص أساسا لعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار بنود نزع السلاح ، أي بنود جدول الأعمال ٤٧ - ٦٥ والتعليق عليها . وأود الآن أن أحث الوفود الراغبة في عرض مشاريع قرارات أو ابداء تعليقات عليها خلال الجلسات الـ ١٠ تلك أن تسجل أسماءها على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

واعتبارا من الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات المقدمة في اطار مختلف بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح . وأود أن أبلغ الاعضاء بأنني سأحاول أن أقدم الى اللجنة ، يوم الثلاثاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ورقة تضم مشاريع القرارات المختلفة موزعة في عدة مجموعات ، ليتسنى للجنة ، بناء على ذلك ، البت في مشاريع القرارات مجموعة بمجموعة .

وما لم أسمع أي اعتراض هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقر برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين للمرحلة الثانية من أعمالنا والذين أوجزتهما لتوي ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نواصل الآن المناقشة العامة .

السيد كوروتورك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد دورة

الجمعية العامة هذه في ظل خلفية من التطورات بعيدة الاثر ذات مدلول تاريخي يمس السلم والأمن الدوليين . وحتى مع دخول العالم ، على إثر انتهاء الحرب الباردة ، حقبة جديدة يسودها التعاون والتفاؤل ، فإننا نواجه العديد مما يميز أزمان التغيير العميق من تحديات وشكوك جديدة .

ويرجع تحول النظام العالمي السياسي من طور الى آخر الى التغيير الجذري في طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب . وأوضح دليل على هذا هو روح التعاون التي أبدتها المجتمع الدولي إبان أزمة الخليج . والواقع أن الرد الجماعي الحازم من جانب المجتمع الدولي حيال غزو الكويت لم يكن ليتأتى بسهولة دون القضاء على الخصومة بين الشرق والغرب التي شكلت على امتداد العقود الماضية عقبة كبرى أعاقت مجلس الأمن عن أداء دوره بفعالية .

ومن هذا المنطلق ، يعد المؤتمر الدولي بشأن الشرق الاوسط وهو المؤتمر السنوي بدأ أعماله اليوم في مدريد حدثا سياسيا آخر ذا مدلول تاريخي يشهد على روح التعاون الجديدة تلك . وأملنا أن يسفر المؤتمر عن نتائج ايجابية كي تستهل عملية اقرار سلم حقيقي في المنطقة بعد ما شهدته طوال أربعين عاما ونيف من صراع وتوتر .

إن مناخ الثقة الجديد السائد في القارة الأوروبية أثر تأثيرا ايجابيا على أعمال اللجنة الاولى خلال دورتيها الماضيتين . ولقد تواصلت التطورات السياسية الهائلة في أوروبا بخطى مطردة منذ آخر مناقشة عامة أجريناها في هذه اللجنة . ففي أعقاب التغييرات السياسية الثورية التي طرأت في وسط أوروبا وشرقها ، أحرز تقدم مشجع ، وإن تفاوتت مستوياته ، صوب تدعيم الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي ، في ذلك الجزء من القارة .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، دخلت عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مرحلة جديدة عندما أبرمت في قمة باريس ثلاثة اتفاقات تاريخية . فقد تم توقيع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وصادقت الدول المشاركة في المؤتمر على وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ الخاصة بتدابير بناء الثقة والامن ، واعتمدت ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة - وهي وثيقة تختتم رسميا على نهاية الحرب الباردة .

وستشكل المعاهدة آنفة الذكر ، بما تقضي به من قيود وتدابير تستهدف تحقيق الاستقرار وبما تنطوي عليه من نظام تحقق بعيد الاثر ، حجر الاساس في صرح الامن الأوروبي مستقبلا . ولقد رحبت تركيا وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، في حزيران/يونيه الماضي ، بالاتفاق الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تسوية المشاكل التي أثيرت حول تفسير معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، مما يمهّد السبيل للتصديق عليها ونفاذها في موعد مبكر . وترحب تركيا ، أيضا ، بالتقدم الكبير المحرز في ميدان تدابير بناء الثقة والامن ، بصيغتها الواردة في وثيقة فيينا . ولقد ثبت الآن من خلال التنفيذ الفعلي لتدابير بناء الثقة في أوروبا مدى أهميتها للجهود المبذولة في مجالي الحد من الاسلحة ونزع السلاح .

كما أن توقيع الرئيسين بوش وغورباتشوف ، في قمة موسكو الصيف الماضي ، معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية التي تقضي بإجراء تخفيضات جذرية في القوات النووية الاستراتيجية لدى أكبر دولتين حائزتين لأسلحة نووية ، يعد خطوة أخرى كبرى في مجال نزع السلاح النووي . وتركيا ترحب بتلك المعاهدة باعتبارها معلما بارزا على طريق التخفيضات الملموسة والمتوازنة في الأسلحة النووية . وذلك الحدث الذي جاء في حينه يكمل ويعزز عملية خفض الأسلحة الحقيقي التي بدأت بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . ذلك أنه بإزالة آخر قذائف نووية متوسطة المدى من أوروبا اكتمل تنفيذ تلك المعاهدة الأخيرة التي تنص على إزالة نوع بأكمله من الأسلحة النووية .

ولم تلبث معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية أن أبرمت حتى أعلن الرئيس جورج بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر مبادرة جديدة جريئة تتعلق بإجراء سلسلة من التخفيضات من جانب واحد في أسلحة الولايات المتحدة النووية الموزعة في شتى أنحاء العالم ، بالاقتتران باتخاذ بعض الترتيبات الغرض منها بناء الثقة . وتشمل المبادرة عددا من التدابير بعيدة الأثر نرحب بها ، فتلك التدابير تتسق مع المبادئ التي حددها رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي في قمته الأخيرة التي عقدت في لندن في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وذلك عندما أمروا بإجراء استعراض واف لاستراتيجية الحلف السياسية والعسكرية على ضوء التطورات التي غيرت وجه أوروبا . وستشكل التدابير المشار إليها اسهاما كبيرا في ارساء السلم والاستقرار والأمن في أوروبا والعالم عند مستويات تسليح أدنى كثيرا من تلك القائمة حاليا .

ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لاستجابة الرئيس غورباتشوف على نحو ايجابي ومناسب للتدابير التي أعلنها الرئيس بوش . فالتخفيضات المزمع إجراؤها من جانب واحد في الترسانة النووية السوفياتية وما أعلنته القيادة السوفياتية من مقترحات أخرى تفي بتوقعات المجتمع العالمي . وستكون خطوة كبرى في عملية نزع السلاح موب إقامة نظام عالمي أكثر أمنا واستقرارا . فضلا عن ذلك فإن تأكيد الرئيس غورباتشوف بأن جميع الأسلحة النووية السوفياتية ستبقى تحت سيطرة السلطة المركزية يعد أمرا ذا أهمية قصوى . ومما أثلج صدورنا أننا سمعنا الرئيسين السوفياتي والأمريكي يعلنان

أمر في مدريد خلال مؤتمرها الصحفي المشترك أن الجدولين الزمنيين اللذين وضعهما الطرفان لتحديد الأسلحة متقاربان للغاية . وأملنا أن تقتدي الدول الأخرى حائزة الأسلحة النووية بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما قاما به من مبادرات .

في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عقد في نيويورك مؤتمر لتعديل معاهدة حظر التجارب الجزئي . ولقد حال اختلاف وجهات النظر حول درجة الأولوية المتعين إيلاؤها لمعد اتفاقية بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية دون بلوغ المؤتمر لتوافق في الآراء . بيد أن ذلك لا يدعو إلى التشاؤم حيث أنه يتبدى اتجاه واضح صوب الحد من التجارب النووية الأمر الذي يدل عليه تقلص عدد التفجيرات الفعلية .

ومن ناحية أخرى صدقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا على بروتوكولين هامين في مجال التحقق كانا قد وقعاهما في حزيران/يونيه ١٩٩٠ - أحدهما ملحق بمعاهدة العتبة لحظر التجارب لعام ١٩٧٤ والآخر بمعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ . وسيناقش البلدان أيضا على صعيد ثنائي ، حسبما نفهم ، امكانيات فرض مزيد من القيود على عدد التجارب النووية وقوتها التفجيرية . أما عن المعيد متعدد الأطراف ، فإننا نرحب بما شهدناه هذا العام من إعادة إنشاء اللجنة الخمسة التابعة لمؤتمر نزع السلاح لحظر التجارب النووية ، ونلاحظ أن مسألة التجارب النووية مازالت تعد من البنود الهامة المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح .

إن معاهدة عدم الانتشار النووي تعد ، في رأي بلدي ، من أهم الاتفاقات متعددة الأطراف التي أبرمت في مجال نزع السلاح ، وهي تضم ما يربو على ١٤٠ دولة طرفا . ونحن نرحب بانضمام مزيد من الدول إليها . وفي هذا الصدد نحیی تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق إذ غدت أطرافا فيها مؤخرا .

ونرى أيضا أنه من الأهمية البالغة اعلان فرنسا والصين عن عزمهما على الانضمام الى تلك المعاهدة . وسيعني انضمام فرنسا والصين أن جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التي هي أيضا الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تكون قد أصبحت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وسيعزز ذلك تعزيزا كبيرا مكانة المعاهدة ويزيد من طابعها العالمي . ويحدونا الأمل في أن تحذو الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة حذوها وتسارع بالانضمام . إن معاهدة عدم الانتشار ، إذ قللت خطر اندلاع حرب نووية ، أسهمت أيضا في تعزيز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة . وترى تركيا ، بوصفها طرفا في المعاهدة ، أن الالتزام الصارم بأحكام المعاهدة ، سواء من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الحائزة لها ، أمر ذو أهمية حيوية . ولابد من زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المعاهدة ، وخصوصا بتحسين تنفيذ الضمانات .

وفي هذا الصدد ، نود أن نشيد بالدور الذي تفضل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار . ونود أيضا أن نشيد بعمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

وفي أعقاب حرب الخليج تركزت الشواغل الدولية على وقف انتشار الأسلحة بكل أنواعها في الشرق الأوسط ، مع تأييد الحاجة المشروعة لكل دولة الى الدفاع عن النفس .

إن السعي للتوصل الى هياكل وتدابير جديدة للأمن في الشرق الأوسط بغية تعزيز السلم في المنطقة ينبغي أن يستهدف اشاعة الاستقرار والأمن بأدنى مستوى ممكن من القوات العسكرية . وبالرغم من ذلك فإن الاتفاق على تحديد الأسلحة سيكون مهمة صعبة في ضوء معتقدات الصورة السياسية العامة للوضع في المنطقة . إلا أن احتمالات تحقيق ذلك أصبحت الآن أفضل من أي وقت مضى . وفي هذا السياق ، نرحب بالمبادرات الأخيرة للولايات المتحدة وفرنسا وكندا بهدف التوصل الى نظام للرقابة الشاملة على الأسلحة ونزع السلاح في الشرق الأوسط ، إذ أنها ستكمل الجهود الأوسع نطاقا المبذولة حاليا لتعزيز السلم وتخفيف حدة التوترات في المنطقة . وتمثل هذه المبادرات نهجا ذا

مسارين في المحاولات الرامية الى معالجة المسائل السياسية والامنية على حد سواء . ونحن مقتنعون بأن المبدأ الاساسي لملاحية مثل هذه المبادرات أن يكون نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الشرق الاوسط قائما على مبدأ المساواة في السيادة لكل دول المنطقة ، وأن يؤدي الى اشاعة الاستقرار والامن للجميع .

ولايزال القضاء على الأسلحة الكيميائية من ترسانات العالم مهمة عاجلة للمجتمع الدولي . وتعلق تركيا أهمية قصوى على الابرام السريع لاتفاقية شاملة طال انتظارها تحظر على نطاق عالمي استحداث وانتاج وتخزين ونقل واستعمال الأسلحة الكيميائية في ظل نظام تحقق فعال . وبمبادرة الرئيس بوش يوم ١٣ ايار/مايو ، التي كشفت عن حدوث مراجعة أساسية لمواقف الولايات المتحدة ، تكون العملية التفاوضية بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف قد دخلت مرحلة حاسمة ينبغي أن تؤدي الى استكمال المفاوضات بحلول منتصف عام ١٩٩٣ . وترحب تركيا باعلان الرئيس بوش الهام بأن الولايات المتحدة تنبذ رسميا استعمال الأسلحة الكيميائية لأي سبب بما في ذلك الرد الشاري ضد أية دولة ، وأنها تلتزم دون شرط بتدمير كل مخزوناتها من هذه الأسلحة في خلال عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ . ومن شأن ذلك أن يسهل حل المسائل المتبقية ، وخصوصا مسألتي نظام التحقق والتدابير الرامية الى تحقيق العالمية . وقد قمنا في تركيا بتكثيف أعمالنا التحضيرية ، تشريعيًا وتنظيميًا ، لنضمن أننا مستعدون لتوقيع الاتفاقية بمجرد استكمالها النهائي .

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية ، يوجد بالفعل مك قانوني دولي يحظرها . وقد عقد في جنيف في الفترة من ٩ الى ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية عام ١٩٧٣ لحظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية . وترحب تركيا بالنتيجة الناجحة التي تمخضت عن هذا المؤتمر الاستعراضي ، وخصوصا فيما يتعلق بالتقدم الكبير المحرز في ميدان تدابير بناء الثقة ، والقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر بانشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة من الناحيتين العلمية والتقنية . وقد اعترف المؤتمر بأن ايجاد نظام فعال للتحقق ضروري لتعزيز الاتفاقية . ونأمل في أن تؤدي الخطوات

المحددة التي قررها المؤتمر الاستعراضي الى الاسهام في نهاية المطاف في تعزيز سلطة الاتفاقية وتشجيع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية على أن تنضم اليها في المستقبل القريب .

وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ عن أعمال المنظمة عن قلقه البالغ

"إزاء مشكلة الإفراط في نقل الأسلحة التقليدية الذي يزعزع الاستقرار"

(A/46/1 ، ص ١٤)

ويوافق الجميع على الرأي القائل انه يقع على عاتق الدول واجب ضمان مستوى أمنٍ معقول ، وأن لها الحق الذاتي في الدفاع عن النفس . إلا أن نزاع الخليج بيّن ما يمثله التكديس المفرط للأسلحة بما يتجاوز احتياجات الدفاع عن النفس من أخطار على الاستقرار الاقليمي والسلم العالمي . وهناك وعي جديد بضرورة معالجة مسألة الإفراط في التسليح . ومن شأن ادخال عنصر الوضوح في مجال عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي أن يشجع الدول على التصرف باعتدال وعلى ممارسة ضبط النفس في شراء الأسلحة ، وأن يثبط الاتجاهات الرامية الى تكديس مخزونات الأسلحة التقليدية بما يتجاوز المستوى المعقول .

وفي هذا السياق نجد أن تقرير الأمين العام المعنون "دراسة عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي" الذي تم اعداده بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، يومي بانشاء سجل عالمي لا تميز فيه لعمليات نقل الأسلحة برعاية الأمم المتحدة . ونحن نشاطر الرأي الذي أعربت عنه ممثلة كندا السفيرة بيغي ماسون في بيانها الذي أدلت به في اللجنة الاولى يوم ١٨ تشرين الاول/اكتوبر والذي أكدت فيه أن سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة ينبغي

"أن يشمل الموردين والمستوردين . كما يجب أن يعكس صورة دقيقة

لتراكم الأسلحة ولا يكون تمييزياً ضد أولئك الذين يعتمدون على استيراد الأسلحة لتلبية احتياجاتهم الدفاعية . لهذا السبب ترى كندا أنه من الضروري تقديم المعلومات عن شراء الأسلحة ومخزونات الأسلحة محلياً وادراجها في السجل

في مرحلة مبكرة" . (A/C.1/46/PV.8 ، ص ١٥)

A/C.1/46/PV.24

وإذ يؤيد وفد بلدي تمام التأييد ذلك النهج لمعالجة تلك المسألة يسود أن يخطو خطوة أبعد فيقول إن من رأي حكومة بلدي أن يوسع نطاق سجل الأسلحة ليشمل انتاج الأسلحة أيضا . فمن شأن هذا النهج الشامل أن يعزز الوضوح ويزيد من امكانية بناء الثقة في هذا السجل .

وتمثل مسألة سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة مجرد مجال واحد يمكن فيه لهذه اللجنة أن تقدم اسهاما ملموسا . ونحن على ثقة من أن اللجنة الاولى ستظلم بدورها كاملا في المساهمة في تحقيق أهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح وفي السعي لايجاد حلول لمسائل الامن التعاوني . ويجب أن نغتنم هذه الفرصة التي يتيحها لنا الآن المناخ الايجابي الذي يسود العلاقات الدولية ، وأن نسعى جاهدين لتحقيق المزيد من العمل المثمر في مجمل مسائل نزع السلاح . ووفد بلدي على استعداد للتعاون معكم ، سيدي الرئيس ، ومع سائر أعضاء اللجنة في هذا المسعى المشترك .

السيد كوندرا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة - شأني شأن الذين تكلموا قبلي - لاهنكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة مدالات اللجنة الاولى . كما أهنئ سائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابهم بالاجماع للمناصب التي حصلوا عليها . وقد أعجب وفد بلدي كثيرا بالطريقة الجادة التي تدار بها أعمال اللجنة حتى الآن بقيادتكم القديرة . وإنني مقتنع بأن أعمال اللجنة يجري توجيهها صوب خاتمة ناجحة . ويتعهد وفد بلدي بتقديم تعاونه الكامل معكم ومع سائر أعضاء المكتب .

كما أود أن اشارك باسم وفد بلدي في تابين السفير الراحل ألفونسو غارسييا روبليس ممثل المكسيك . لقد سلبت وفاته يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من هذه اللجنة ، بل ومن عالم نزع السلاح برمته ، مناظلا عظيما من أجل نزع السلاح . فقد قدم السفير روبليس اسهاما قيما جدا لقضية نزع السلاح على مدى فترة طويلة من الزمن . وسنذكره دائما بحنين بالغ بوصفه "عميد نزع السلاح" بلا منازع و "الاب المؤسس لمعاهدة ثلاثيولكو" .

نجتمع في هذه الدورة العادية للجمعية العامة لمناقشة أمور نزع السلاح في بيئة سياسية دولية مؤاتية لنزع السلاح . وقد أسهم في نشوء هذه الظاهرة عدد من المبادرات في مجال نزع السلاح . واقترح الرئيس بوش الجدير بالملاحظة بإجراء تخفيضات كبير في الأسلحة النووية الذي أعلن في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ مثال على ذلك . وهذا دفع الرئيس ميخائيل غورباتشوف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ إلى إصدار اقتراح على أساس متبادل بإجراء تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية . ووفدي يحيي هذه المبادرات الجريئة والشجاعة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومما لا شك فيه انه يوجد إدراك من جانبهما أن الأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال تكديس الأسلحة النووية . إن الأمن الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نزع السلاح .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أحد أشد التدابير شهرة المصاحبة لنزع السلاح التي تناولتها هذه اللجنة بصورة منتظمة . وقد أصبح عدم الانتشار أكثر إلحاحا منه في أي وقت مضى ، فقد انضم دفعة واحدة إلى معاهدة عدم الانتشار عدد من البلدان لم يسبق له مثيل ، من بينها بلدي زامبيا . وفي هذا الصدد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي أشرت على انضمام زامبيا إلى معاهدة عدم الانتشار .

نظرا لأن وفدي يخاطب هذه الهيئة لأول مرة منذ أن انضم بلدي إلى نظام معاهدة عدم الانتشار ، فإن هذه لحظة مناسبة لأكبر التعبير عن موقف زامبيا المبدئي إزاء قضية عدم انتشار الأسلحة النووية .

أولا ، ما فتئت زامبيا تعارض ، من حيث المبدأ ، على الدوام استحداث وإنتاج وتخزين وإمكانية استخدام الأسلحة النووية لأنها ليست أسلحة حرب ، بل إنها أسلحة تدمير شامل . من جهة أخرى ، أيدت زامبيا دون تحفظ على الدوام جميع أفضل الجهود التي تستهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل في النهاية تحت إشراف دولي فعال . وتعتقد زامبيا أن قرارها أخيرا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار خطوة أخرى للتأكيد ثانية على التزامها بهذا الهدف النبيل .

ثانيا ، التزمت زامبيا على الدوام بفكرة عدم الانتشار النووي وعدم انتشار اسلحة التدمير الشامل الاخرى لانها تشكل تهديدا محتملا لبقاء الجنس البشري والحضارة الإنسانية كما نعرفها اليوم .

ثالثا ، تعتبر زامبيا على الدوام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية عنصرا أساسيا في الامن الدولي ، الذي تستفيد منه أيضا جميع الدول عن طريق تقليل خطر الانتشار النووي . إن تعهد جميع أطراف المعاهدة بمواصلة المفاوضات بنية حسنة بشأن تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر ، وبشأن نزع السلاح النووي وكذلك نزع السلاح العام والكامل ، يجعل المعاهدة عنصرا ضروريا ، ومركزيا حقا ، للامن العالمي والإقليمي على حد سواء . وزيادة في التأكيد ، تعهدت بتعزيز إطار أمن دولي مستقر للتفاوض بشأن تخفيض الاسلحة النووية ، والتخلص منها كليا في النهاية .

لم تنضم زامبيا إلى معاهدة عدم الانتشار لفترة طويلة لا بسبب وجود عيب في عدم الانتشار في حد ذاته . إنما لم ننضم إلى نظام المعاهدة لسبب مبدئي . فمنذ البداية ، قلنا وكررنا القول على مدى السنين أن نظام المعاهدة يخطوي على ممارسات تمييزية وضعها الذين صاغوا المعاهدة ، لا سيما الدول النووية . فقد سعت هذه الدول إلى الحفاظ على احتكار قوة الاسلحة النووية وحرمت الدول التي لا تمتلكها من حريّة احتياز قوة مماثلة . فضلا عن ذلك ، لم تلتزم الدول النووية مدة طويلة بمسؤولياتها المتمثلة بالتفاوض بحسن نية لتحقيق نزع السلاح .

على الرغم من أن عيوب نظام معاهدة عدم الانتشار النووي لا تزال موجودة ، قررت زامبيا الانضمام إلى المعاهدة هذه المرة بعد تقييم مدروس وموضوعي لجميع عناصر المناخ السياسي الدولي الراهن ذات الصلة ، الذي لم يسبق لها مثيل . وتشمل هذه العناصر انتهاء الحرب الباردة وما ترتب عليها من تخفيف لحدة التنافر الايديولوجي بين الشرق والغرب ، والتوقيع في واشنطن في عام ١٩٨٧ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وموافقة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من حيث المبدأ على إزالة ٥٠ في المائة من قواتهما النووية الاستراتيجية . وقد توج هذا في موسكو بتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية في

٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، التي ستخفف الدولتان النوويتان الرئيسيتان بموجبها قواتهما الاستراتيجية ب ٣٠ في المائة . كما أبرمت معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، التي وقّعت في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وفي منطقتنا ، في الجنوب الأفريقي ، شهدنا أيضا تطورات سياسية ايجابية باتجاه بداية إنهاء نظام الفصل العنصري .

وهذه التطورات الايجابية ستكون لا قيمة لها إن لم تيسر الإسراع بالمفاوضات المتعددة الاطراف المتصلة بالسلسلة الكاملة لنزع السلاح النووي في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية بالمداولات والمفاوضات وفي إطار مؤتمر نزع السلاح . وسيبقى نزع السلاح النووي بعيد المنال إلى أن يعطى نظام عدم الانتشار شكلا محددا من خلال الاستعاضة عن معاهدة حظر التجارب الجزئي لعام ١٩٦٣ بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي الحظر الجزئي للتجارب ، بحكم تعريفه ، شفرة ضعف متصلة اتضح أنها وصفة لاستمرار سباق التسلح النووي غير المكبوح . وبالتالي ، إن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لم ترق فعلا إلى مستوى التوقعات لأنها فشلت فشلا ذريعا في كبح انتشار الأسلحة النووية أفقيا وعموديا ، وكذلك نوعا وكما ، على مدى الثمانية والعشرين عاما التي انقضت منذ أدخل حيز النفاذ . ولا يمكن إغلاق شفرة الضعف المتصلة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلا من خلال الحظر الشامل للتجريب النووي من خلال اعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، لوقف سباق التسلح النووي المروع إلى الأبد .

لهذا السبب ، دعت زامبيا بانتظام ، على مدى السنين ، إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وأيدت جميع الجهود المتصورة التي تستهدف وضع نظام للحظر الشامل للتجارب . وللأسف ، فإن هذه الجهود لم تؤد على مدى عقود إلى حظر شامل للتجارب .

نظرا لهذا الفشل ، فإن زامبيا ، بوصفها طرفا في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، المعروفة أيضا بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، انضمت إلى أطراف المعاهدة التي تفكر بنفس الطريقة والتي شعرت بقوة أن اللجوء إلى تعديل الاجراءات الواردة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب

النووية ما زال السبيل الوحيد المتاح أمام المجتمع الدولي . وعلقت زامبيا جل آمالها على مؤتمر التعديل ، الذي عقدته أطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لأنه كان من شأن التعديل الذي جرى السعي لتحقيقه أن يوسع ليشمل تحريم تجريب الاسلحة النووية في كل البيئات ، بما في ذلك جوف الارض .

وكان من دواعي خيبة الامل الكبيرة أن مؤتمر التعديل تعثر لأن بعض الدول النووية اعترضت على أمور من بينها جانب التحقق من الامتثال والعقوبات المحتمل فرضها في حالة عدم الامتثال . وكلنا يعرف جيدا أن مسألة التحقق ، التي استخدمت ذريعة لمعارضة اقتراح التعديل ، قد حُلَّت بعد مناقشات مطولة . وفي الواقع إنها نوقشت أكثر من أي جانب آخر من جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ولم يعمد التحقق مشكلة الآن لأنه يمكن أدائه من خلال تطوير نظام عالمي لرصد الاهتزازات ، وتبادل البيانات المتملة بكميات الاشعاع الموجودة في الكتل الهوائية ، ورصد الاهتزازات بواسطة مغتشرين دوليين ، وكذلك من خلال احتمال التفتيش الإلزامي في الموقع .

ومن المؤكد أن القدرات التكنولوجية الحالية كافية وتبلغ من الفعالية ما يكفي لكشف أية تجارب لها مغزى عسكري . ومن الصعب أن نفكر في نظام تحقق أكثر قوة من النظام المتصور للتحكم في النظام الشامل لحظر التجارب .

إن زامبيا تعتقد أن فعالية معاهدة عدم الانتشار ستعتمد إلى حد كبير على التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب تحظر تجارب الأسلحة النووية في جميع الأوقات وفي كل البيئات بما في ذلك التجارب الجوفية . وفي هذا الصدد ، يومي وفدي بقوة بأن يكون تجديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ قائما على أساس التقدم المحرز في تحويل المعاهدة الحالية للحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي الوقت الذي نتناول فيه مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، يود وفدي أن يختهز هذه الفرصة ليشيد بالاتحاد السوفياتي على قراره بفرض وقف اختياري انفرادي على تجارب الأسلحة النووية ، الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف مؤخرا . ونأمل أن تحذو الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية حذو الاتحاد السوفياتي بأن تعلن قرارات مماثلة في عهد تخفيف حدة التوتر هذا .

تعلق زامبيا أهمية كبيرة على تدبير آخر من التدابير المكملة لنزع السلاح ، وهو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أي مكان من العالم . ولهذا السبب يعلق وفدي أهمية كبيرة على جعل افريقيا منطقة لانووية . إن جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية تؤيد إعلان اعتبار افريقيا منطقة لانووية . وهذا يعني أن هذه الدول بما فيها زامبيا قد نبذت أي رغبة في امتلاك الأسلحة النووية . ولذلك إن امتلاك جنوب افريقيا لقدرة الأسلحة النووية ، ولهذه الأسلحة مصدر قلق كبير لوفدي . وهذا يتناقض تماما مع إعلان اعتبار افريقيا منطقة لانووية .

وفي الوقت الذي نقدر فيه انضمام جنوب افريقيا إلى نظام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يود وفدي أن يؤكد على أن من الضروري أن يضمن المدير العام للوكالة أن توفر جنوب افريقيا قائمة كاملة بمنشآتها النووية وبالمواد النووية الموجودة لديها . ويجب أن تركز الوكالة

اهتمامها الكامل على استكمال القائمة الاولى . ولا يمكن أن يوجد قدر من الثقة إلا إذا أزاحت جنوب افريقيا النقاب عن كل ما لديها من منشآت ومواد نووية .

وأخيرا اضطلعت اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، باعتباره منطقة سلم ، في جلساتها لعام ١٩٩١ ، ولايتها باستكمال العمل التمهيدي لمؤتمر كولومبو . وبالتالي أصبح من الممكن عقد ذلك المؤتمر بالاتفاق مع حكومة سري لانكا . وفي هذا الصدد يحث وفدي الاعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي الذين علقت في الاعوام الاخيرة مشاركتهم في العمل التحضيري للمؤتمر ، أن يعلنوا استعدادهم للمشاركة في مؤتمر كولومبو في عام ١٩٩٣ ، إذا أريد تحقيق منطقة سلم حقيقية في المحيط الهندي .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر ذكر مشاعر المتكلمين السابقين في الإعراب عن التهاني الخالصة لكم ، سيدي ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . واسمحوا لي أن أسارع بالتعبير عما نشعر به من سعادة وشرف عند مخاطبة هذه اللجنة تحت رئاستكم . ونقدم تهانئنا أيضا إلى نائب الرئيس وإلى المقرر . ولأننا نعرفكم ونعرف ما تتمتعون به من شهرة يشق وفدي بأن مهاراتهم الدبلوماسية وخبرتهم ستكون بشيرا بدورة ذات معنى وبالتوصل إلى نتيجة ناجحة لمداولاتنا . وفي اضطلاعكم بمسؤولياتكم يمكنكم الاطمئنان على تأييد وتعاون وفدنا .

إن الصورة السياسية الدولية تتغير بسرعة لا تزال تدهشنا . إن أصداء نظام عالمي لم يعد مقيدا بالانقسام السابق بين الشرق والغرب كانت لها نتائج إيجابية في الساحة الدولية . وفي الوقت الذي نعترف فيه بالعناصر الإيجابية التي ظهرت نلاحظ بقلق أن بعض العناصر السلبية التي كانت تجيش تحت السطح في العهد السياسي العالمي السابق بدأت تظهر مهددة بقوة تأثيرها بالانتقاص من الانجازات التي تحققت حتى الآن . وفي ضوء الحالة الحالية العابرة ، أصبح من الضروري أن نوطد بحزم العناصر الايجابية لروح الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأن نعزز الاعتراف

الآخذ في الظهور بالامم المتحدة وبميثاقها باعتبارهما المحور المركزي في الشؤون الدولية ، وبضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة دون استثناء .

ومما يسعدنا بشكل خاص أن نلاحظ تزايد الاعتراف بأن التسوية السلمية للمنازعات بما يتفق مع مبادئ ومقاصد الميثاق يجب أن تكون المحور الذي تركز عليه العلاقات بين الدول . ونلاحظ بارتياح اللجوء المتزايد إلى حسم الصراعات الاقليمية القائمة عن طريق تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولا يمكن أن يوجد شك في أنه إذا استمر هذا الاتجاه فإن الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلم والامن الدوليين الحقيقيين لن يصبح بعد الآن هدفا بعيد المنال .

تجتمع اللجنة في وقت تلقى فيه مسألة نزع السلاح اهتماما كبيرا . وسياسة الحرب الباردة السابقة بأن الامن لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التهديد بالتدمير النووي ، وعن طريق استحداث وتخزين الاسلحة النووية تفسح المجال الآن أمام الاعتراف بأن الامن يمكن تحقيقه إذا ركزنا طاقتنا وانتباهنا على الحوار والسلم بدلا من المنازعة والمواجهة . إن توقيع معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه من هذا العام ، التي بموجبها أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عزمهما على تخفيض ترسانتهما النووية بنسبة ٣٠ في المائة يعتبر بلا شك خطوة إيجابية في الاتجاه السليم . وبالإضافة إلى ذلك نشارك مشاعر المتكلمين السابقين في ترحيبهم بالاعلانات التي أصدرها مؤخرا الرئيس جورج بوش والرئيس غورباتشوف بأنهما سيبدآن في اجراء تخفيضات انفرادية لاسلحتهما التكتيكية وينبغي لهذه الاتفاقات الشائبة الا تخفي الحقيقة التي مؤداها انه ، دون الخط من أهمية هذه الاتفاقات وطبيعتها الإيجابية ، ينبغي بعد القيام بعمل كبير في ميدان الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة النووية بوجه عام .

إن أحد العناصر الواضحة الذي وضع في مكان الصدارة في المناخ الجديد للسياسة الدولية هو انه لا يمكن بعد النظر إلى الامن من خلال الحدود الضيقة للاعتبارات العسكرية . لقد حاولنا طويلا أن نغمض أعيننا عن الحقيقة التي مؤداها أن الامن لا يتعزز بمستويات أعلى من التسلح . وعلى العكس من ذلك ، فإن الحركة المتصاعدة

تزعزع الاستقرار بدلا من أن يكون لها أثر في تحقيقه . ويمكن تحقيق الأمن بتخفيض مستويات التسلح وهذا بدوره يوفر أموالا نحن في أشد الحاجة إليها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن مجرد التفكير في الخبرة الماضية يفرض علينا ما نتخذه من إجراءات في المستقبل . إن التسلح كلية ، على حساب الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، سيثبت في نهاية المطاف أنه لا يوفر أي أمن على الإطلاق .

إن إدراك ذلك في هذه الدورة والتخطيط لاستراتيجية جماعية للمستقبل في إطار أمم متحدة منتعشة ينبغي أن يكونا من بين أقصى أولوياتنا . ولا يسعنا أن ننعم بالرضا عن الذات على أساس التغيرات التي حدثت مؤخرا فحسب . إذ ينبغي* لهذه التغيرات أن تبشر بإيدان نظام أممي دائم أيضا . وعلينا - فرادى وجماعات - أن نحتز الفرصة ونستغل الفرص المتاحة لنا إلى حد ما الأقصى من أجل عالم أكثر أمنا . وينبغي أن يكون هدفنا النهائي القضاء الشامل على الأسلحة النووية . فالمذاهب القديمة التي غدت سباق التسلح النووي قد ألقى بها جانبا . وكذلك أيضا ، في المقابل ، يجب أن تلقى جانبا أية بقايا من الحقبة الماضية القائمة على الخوف من الغناء . وينبغي أن نعالج نزع السلاح النووي من خلال معاهدة للحظر الشامل على التجارب . فحدة مخاطر الانتشار النووي لا تزال كما كانت عليه دوما . والاحداث التي وقعت أثناء أزمة الخليج وفي أعقابها تشهد على هذه المخاطر . فلا يسع المرء سوى أن يؤكد على العلاقة المترابطة بين معاهدة للحظر الشامل ومعاهدة منع الانتشار ، وخصوصا سرعة دنو عام ١٩٩٥ .

إن المجتمع الدولي اليوم يصرّف الكثير من طاقته على المخاطر الحقيقية التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل الأخرى . ومرة أخرى زادت أزمة الخليج من حدة تركيزنا على الضرورة الملحة لحظر حيازة الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وضرورة إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن . ويأمل وفد بلادي ، في ضوء التحرك إلى الامام الذي اتضح في المفاوضات التي جرت بشأن هذه المسألة داخل مؤتمر نزع السلاح ، أن يتم إبرام معاهدة شاملة عاجلا لا آجلا .

إن الأخطار التي تمثلها الأسلحة البيولوجية تتطلب منا أيضا الانتباه التام والمتواصل . ونشير إلى الاستنتاجات الصادرة مؤخرا عن المؤتمر الاستعراضي الثالث المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية ونحث الجميع على العمل بطريقة ايجابية وبناءة لتعزيز الاتفاقية .

والاحداث في الخليج دفعت إلى الواجهة مسألة شهد المجتمع الدولي نتائجها الخطيرة في مناسبات سابقة : أي إطلاق العنان لنقل الأسلحة إلى البلدان أو المناطق

وما يتبعه من استخدام هذه الأسلحة لفرض حل لنزاع ما من خلال استخدام القوة . وفي أعقاب إنهاء الحرب الباردة ، والانقسام بين الشرق والغرب ، ينتاب وفد بلادي القلق بشكل خاص من أن يتمكن تجار الأسلحة في العالم من البحث عن مناطق جديدة لنشر فائض الأسلحة أو الخبراء في إنتاج الأسلحة مما يزيد من زعزعة الاستقرار في النزاعات الإقليمية القائمة ويزرع بذور نزاعات في المستقبل . ولذلك ، من الجوهري مراقبة نقل الأسلحة ، وليس هناك أية صفقات مربحة ، بل المزيد من الزعزعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وخصوصا في البلدان النامية . فالسلم والامن لن يتحققا من خلال الأسلحة وإنما من خلال الالتزام الصارم بالميثاق ومن خلال الالتزام بالامن الجماعي والعمل الجماعي الذي سيكون بمثابة الرادع الفعال ضد من يميلون لاستخدام القوة في تسوية نزاعاتهم .

إن مستويات الأسلحة التقليدية تتطلب منا أيضا اهتماما مستمرا . فتطور الأسلحة التقليدية اليوم وسهولة شرائها لا يسمحان لنا بتراخي جهودنا بصد نزع السلاح التقليدي . إن المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا التي وقعت عليها دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا خطوة هامة على صعيد أوروبا من أجل خفض مستويات الأسلحة التقليدية في تلك القارة . فبالقاء مجرد نظرة على مستوى الأسلحة في مناطق أخرى من العالم يتوفر برهان كاف على أن خفض الأسلحة التقليدية ينبغي أن يشمل مناطق أخرى من العالم . وفي هذا الصدد ، إن تدابير بناء الثقة والامن لتعزيز عملية مطردة لنزع السلاح تتخذ بعدا إضافيا . إن وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ التي تتعلق بتدابير بناء الثقة والامن والتي اعتمدتها بلدان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في ميثاق باريس على أهمية بالغة في الجهود التي نبذلها .

اليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، شمة حاجة إلى تطبيق ما كنا نعظ به في هذه اللجنة سنة تلو الأخرى . هناك مناخ آخذ في الظهور في الشؤون العالمية يتطلب العمل وليس مجرد الكلام . فمخاطر الماضي لا تزال ماثلة في أذهاننا وما برحت قائمة إلى حد كبير . ونحن لم نخرج بكل تأكيد من الغاب بعد ، مع إنه للمرة الأولى في غضون نصف قرن تقريبا نستطيع أن نرى سبيل السلم والامن الدائمين بعد أن كان منالهما صعبا لحد

الآن . إن اللجنة الأولى في هذه الدورة بإمكانها أن توقد الشعلة لهداية المجتمع الدولي على الصراط المستقيم . دعونا لا نفوّت هذه الفرصة .

السيد برادان (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازينا القلبية لوفد المكسيك بوفاة السفير غارسيا روبليس ، هذا المناضل الدؤوب في قضية نزع السلاح .

لقد كان لوفد بلادي شرف وامتيان ترشيحك ، سيدي ، رئيسا للجنة الأولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، وكان سبق له أن تقدم بتهانئه الحارة لكم وللأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة . انتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للطريقة الرائعة التي أدرتم بها مداولات اللجنة .

إن نيبال ، مهد الإله بوذا ، قد آمنت على الدوام بإيماننا راسخا بمبادئ السلم العالمي ، والأخوة والتعاون ، وبالنسبة لنا تمثل الأمم المتحدة تلك المثل نفسها . لقد آمنّا على الدوام بأن العلاقات الدولية ينبغي أن تبنى على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة : الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء على أساس متبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمساواة والنفع المتبادل . ولذلك نرحب بحرارة بإنهاء الحرب الباردة والتفهم والتعاون المتناهيين بين الدولتين العظميين . فالعلاقات الدولية التي شهدت تغيرا جذريا قد قدمت حافزا لتطلعات الشعوب في الحرية والديمقراطية والتمتع الكامل بحقوقها غير القابلة للتصرف كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إن المناخ المغيّر آذن أيضا ببداية حقبة من التفكير الجديد في قضايا الأمن وتحديد التسلح ونزع السلاح .

وتضم نيبال صوتها إلى أصوات المرحبين بتوقيع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . إنها تشكل خطوة هامة نحو خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية في ترسانات الدولتين العظميين . ولقد أبهج قلبنا عزم الموقعين على السعي من أجل تصديق سريع على المعاهدة . ونرحب أيضا بالمبادرة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة لإجراء خفض انفرادي في الأسلحة النووية الأقصر مدى والتخفيف العام للتوتر النووي . وهذه الخطوات الشجاعة تعتبر ردا لا يقل إيجابية

من جانب الرئيس غورباتشوف . إن هذه التطورات تزيد الآمال في تحقيق الهدف العزيمز على العالم المتمثل في الإزالة الشاملة للأسلحة النووية . فوجود الأسلحة النووية نفسه ، رغم قيمتها الردعية المشكوك فيها ، تهديد لبقاء الحياة على الكوكب .

إن نيبال دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار وترى فيها حجر الزاوية في الجهود الرامية لوقف الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية . ونحن نؤيد الدعوة للالتزام الصارم من جانب جميع الدول بالضمانات التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن إعلان فرنسا والصين عن نيتهما في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وانضمام جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزمبابوي وليتوانيا سيكون له أثره المهم على تمديد هذا المك الدولي الحيوي الخاص بنزع السلاح لما بعد سنة ١٩٩٥* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد البمان (تركيا) .

ووفدي على اقتناع بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب سيكون لها أثر حاسم على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وعلى أساس هذا المبدأ شاركت نيبال في مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير من هذا العام . ولاحظنا أثناء دورة عام ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح إعادة إنشاء اللجنة المختصة للتجارب النووية . ونأمل أن تخوّل اللجنة المختصة في عام ١٩٩٢ ولاية واضحة للتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وببغض الروح نرحب باقتراح الرئيس غورباتشوف بوقف التجارب النووية لمدة عام واحد .

ويرجّب وفدي بالرأي المتفائل الذي عبّر عنه رئيس مؤتمر نزع السلاح حول المفاوضات الجارية بشأن الأسلحة الكيميائية . ونأمل مخلصين أن نشهد في عام ١٩٩٢ إبرام هذه الاتفاقية الشاملة غير التمييزية التي طال انتظارها . ولقد لاحظنا بارتياح نتيجة المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخراً في جنيف ؛ فهو يدل على الوعي المتنامي بين أعضاء المجتمع الدولي بأنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة التحديات غير المتوقعة في مجال هذه الأسلحة اللاإنسانية .

في السنوات الأخيرة حظي نزع السلاح التقليدي والتدابير على الصعيد الإقليمي بالاهتمام الواجب في إطار الأمم المتحدة . ونحن على ثقة أن التوقيع على الاتفاق الخاص بالقوات التقليدية في أوروبا وتعزيز عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سيكون لهما أثر مرغوب فيه على العمليات المماثلة في مناطق أخرى من العالم .

إن نجاح عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تذكّرة قوية بأن لتدابير بناء الثقة والأمن ، بالرغم من أنها في حد ذاتها ليست تدابير لتحديد الأسلحة ، دوراً هاماً تؤدّيه في تهيئة الظروف المؤاتية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح . ومن الحقائق أن لكل منطقة اعتباراتها ومفاهيمها الأمنية الخاصة بها . ولا يمكن لتفاصيل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن تنطبق على مناطق أخرى في العالم . بيد أن هذه الحقيقة البديهية لا ينبغي أن تحول دون محاكاة مناطق أخرى لنفس المثال الذي تسير عليه أوروبا .

وفي هذا السياق ، أود أن أشير إلى العمل الأولي ولكن الهام للغاية الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ، الواقع في كاتماندو في نيبال . ومن الأمثلة على ذلك المناقشات المثمرة جدا التي أجريت في جو غير رسمي تحت رعاية المركز الإقليمي في كاتماندو في كانون الثاني/يناير من هذا العام . واتخذت خطوات هامة صوب توليد الاهتمام بتدابير بناء الثقة وتدابير بناء الثقة والأمن والاستكشاف الحر للخيارات المختلفة المنطبقة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ . لقد كانت بداية طيبة جدا في منطقة بالغة الحساسية ، ويأمل وفدي أن تستمر هذه الممارسة . فمن مصلحتنا المشتركة أن نشجع المراكز الإقليمية وأن ندعمها بالإسهامات الطوعية حتى نمكنا من الوفاء بولايتها .

إن تشجيع الوضوح في المسائل العسكرية سيقطع شوطا طويلا صوب تهيئة الظروف المفضية إلى كبح سباق التسلح الذي يغذيه إلى حد كبير الافتقار إلى الثقة المتبادلة . وإن يؤيد وفدي جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي ، يبدو أن يؤكد على أن الأسلحة التي تصبح فائضة نتيجة لإبرام اتفاق في منطقة معينة لا ينبغي نقلها إلى مناطق أخرى في العالم .

ونرحب بتقرير فريق الخبراء عن الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع الوضوح في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية . ونوافق تماما على ملاحظة الأمين العام بنشوء توافق في الآراء فيما بين الأمم على أنه مما يخدم الأمن والاستقرار الدوليين على أفضل وجه زيادة المراحة والوضوح في الميادين العسكرية ، بما في ذلك مجال عمليات نقل الأسلحة .

وإن يضع وفدي هذا في اعتباره ، يرحب بالاقترح بوضع سجل لعمليات نقل الأسلحة في الأمم المتحدة . ونفهم تماما الحجة بأن هذا النظام يجب أن يكون عالميا وشاملا وغير تمييزي . وبالنظر إلى أهمية المسألة ، نأمل أن تتمكن اللجنة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة من التوصل إلى توافق في الآراء على الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ الاقتراح .

لم أتطرق الى العديد من البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة . بيد انه لا يسعني أن أنهي بياني دون التأكيد على اقتناع وفدي بأن للأمم المتحدة دورا مركزيا تؤديه في تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونوافق بالكامل على البيان الذي أدلى به أمام اللجنة وكيال الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي ، الذي ذكر فيه أن التغيرات الجوهرية التي حدثت في العلاقات الدولية تتيح فرصة فريدة لهذه المنظمة .

لقد لمسنا النتائج المرغوب فيها للقرار بترشيد عمل هيئة نزع السلاح . ولقد أرست الهيئة الاساس للعمل المضموني في ثلاثة بنود جديدة أدرجت على جدول الاعمال أثناء دورتها لعام ١٩٩١ . ونظرا لتوفر الرغبة في عقد الحوار والتوفيق والتعاون ، يمكن للهيئة أن تحقق نتائج ملموسة .

إن حق الدفاع عن النفس مقدس ويعترف به الميثاق . ولكن في التحليل النهائي أن الهوس الحالي بالامن العسكرية لا يتمشى بصورة جذرية مع السعي الى إقامة نظام دولي جديد . وهذه المنظمة هي المحفل الديمقراطي العالمي الوحيد لجميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها ، للعمل معا من أجل عكس مسار التهديد المستمر بانتشار الأسلحة والتكنولوجيات ذات القدرة على التدمير الشامل ووقف هذا المسار .

وأود أن أسجل تقدير وفدي العميق لوكيل الامين العام السيد أكاشي على قيادته الجريئة والخلاقة التي ما فتئ يوفرها لإدارة شؤون نزع السلاح . إن تجديد إيماننا بتعددية الاطراف أن ينوع المطالب من الإدارة وأن يزيّد حجم عملها . ووكيل الامين العام وفريقه المغير من الموظفين المتفانين يحتاجون الى كل التأييد الذي يمكن أن تقدمه اللجنة لهم لتمكنهم من الاستجابة على نحو فعال لاحتياجات جدول الاعمال المتنامية .

وأخيرا ، أود أن أعبر عن تقدير وفدي للملاحظات الكريمة جدا التي ذكرها الرئيس وغيره من الممثلين فيما يتعلق برئاسة هذه اللجنة في الدورة الماضية . وغني عن القول أن مدى التأييد من جانب الاعضاء مقياس لنجاح رئيس اللجنة . ويسرني أن أعبر عن الامتنان العميق للسفير جاي براتاب رانا على ما لقيه من تأييد ثابت وقاطع

ومن توجيهه وتعاون من كل وفد من الوفود في هذه اللجنة ومن إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن . لقد كان حقاً من دواعي الشرف لنيبال أن ينتخب ممثلها رئيساً لهذه اللجنة الهامة في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة .

السيد العوضي (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إن وفد بلادي يضم صوته لمن أعربوا لكم عن تهنئتهم برئاسة هذه اللجنة الهامة . كما يفتنم هذه المناسبة ليعرب عن تقديره للدور الذي لعبه سلفكم السفير رانا في إدارة هذه اللجنة ، كما يتقدم بالتهانئ لأعضاء المكتب مشيداً بالطريقة التي تؤدي بها الأمانة مهامها في هذه اللجنة .

يسر وفد بلادي أن مناقشاتنا حول مسائل نزع السلاح تدور منذ عامين ونيف في أجواء الوفاق وتحسن المناخ الدولي باستمرار ، وانتقال العالم من عصر المجابهة والتوتر والحروب الباردة إلى مرحلة من الانفراج والحوار والتعاون . إن عهداً بغيضاً من الفرقة والمواجهة قد انتهى ، وحلَّ عصر جديد يقوم على الديمقراطية وحقوق الإنسان .

اننا نشهد منذ عامين المبادرات التاريخية المتوالية لنزع السلاح النووي .
انها خطوات هامة على طريق طويل تأمل شعوب العالم ألا يكون طريقا بلا نهاية ، لان
الخطر العظيم يكمن أساسا في وجود أسلحة التدمير الشامل وليس في حجمها فقط ، ولان
الحفاظ على أي مخزون من هذه الأسلحة الفتاكة مهما كان محدودا سيشكل على الدوام
كابوسا مرعبا لجميع البشر .

إن وفد بلادي ليرجو أن تؤدي ظاهرة انتهاء الحرب الباردة الى تعزيز دور الامم
المتحدة في اتخاذ التدابير العملية لضمان الالتزام بأحكام الميثاق بما يحقق سيادة
الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها الاقتصادي ، وعدم استعمال القوة أو التهديد
باستعمالها ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وحق جميع الشعوب في تقرير
المصير ، وإنهاء التمييز العنصري ، والاحتلال ، ونزع السلاح ذات التدمير الشامل ،
وعلى رأسها الأسلحة النووية والكيميائية .

لن أثقل عليكم والزملاء الكرام باستعراض جميع القضايا التي تعالجها اللجنة
الاولى ، كما جرت العادة ، وسأقتصر على معالجة موضوع السجل المقترح بموجب مشروع
قرار دول الاتحاد الاوروبي واليابان . ولمعالجة هذا الموضوع بصورة شاملة سأعود الى
البيان الذي صدر عن الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إثر اجتماعها
في باريس خلال شهر تموز/يوليه الماضي باعتباره نقطة الانطلاق الاساسية لطرح فكرة
السجل . طرحت الدول الخمس في الفقرة الاولى من بيانها المشكلة المتمثلة في انتشار
وتكديس الأسلحة بكميات كبيرة تؤدي الى الإخلال في توازن القوى ، وبالتالي الى احتمال
خطر اندلاع الحرب . وأكد المجتمعون انهم لن ينقلوا أسلحة تقليدية عندما يؤدي هذا
النقل الى الإضرار بالاستقرار . ولاحظ المجتمعون كذلك أن انتشار أسلحة التدمير
الشامل والمواريخ يهدد السلم والاستقرار ، وتعهدوا بالسعي من أجل الوصول الى
إجراءات فعّالة لعدم انتشار هذه الأسلحة وضبطها بشكل نزيه ومعقول وشامل ومتوازن
على نطاق عالمي وإقليمي .

لقد عالجت الدول الخمس المشكلة كما عالجتها المبادرات التي طرحت أخيراً لنزع السلاح في الشرق الأوسط ، وذلك على أنها تكديس للأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، مع أن هذا التكديس للأسلحة في حالات كثيرة إنما هو نتيجة للمشكلة وليس أصلاً لها ، ونعني بذلك أن النزاعات الإقليمية في كثير من الحالات هي الأصل الذي دفع بعض الأطراف إلى امتلاك السلاح لاستخدامه دفاعاً عن النفس في مواجهة سياسات توسعية لطرف آخر ، مثل إسرائيل ، كما هو الوضع في الشرق الأوسط ، حيث كان هناك تحيز واضح في مساعدة إسرائيل على الإفراط في امتلاكها للسلاح المتفوق نوعياً وكمياً ، بما في ذلك السلاح النووي الأمر الذي مكنها من سياسات التوسع ودفع بالدول المعتدى عليها للحصول على أنواع الأسلحة المتوفرة لديها لاسترجاع حق مغتصب في غياب وسائل الحل السلمية .

وجاء في الفقرة الثانية من بيان الدول الخمس أن المجتمعين تدارسوا مبادرات بعض الرؤساء وغيرها من المقترحات لضبط التسلح على المستوى العالمي ، وبوجه الاستعجال في منطقة الشرق الأوسط . واتفق المجتمعون على تأييد الخطوات الرامية إلى مسك سجل تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة لتوريد الأسلحة يقوم على قاعدة عدم التمييز وذلك كمرحلة على طريق تحقيق شفافية أكبر في مجال نقل السلاح . وشدد المجتمعون على أن الرد الحقيقي على تهديد انتشار الأسلحة يقوم على اتفاقيات قابلة للتحقق توقعها الأطراف المعنية حول نزع السلاح والحد من التسلح .

عبر المجتمعون أيضاً عن تأييدهم للهدف الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وذلك بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وعلى تبني المنطقة لبرنامج للرقابة على التسلح يقوم على ما يلي : أولاً ، تجميد الموارد في أرض - أرض وكمحلة أخيرة إزالتها نهائياً من المنطقة ؛ ثانياً ، إخضاع جميع دول المنطقة ومختلف أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ ثالثاً ، منع استيراد وانتاج المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية ؛ رابعاً ، تعهد جميع دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية لمجرد عقدها في عام ١٩٩٢ .

إن اقتراح مسك سجل حول توريد السلاح لدى الامانة العامة للأمم المتحدة لتحقيق مرحلة أولى على طريق شفافية أكبر لعمليات نقل السلاح جدير بظاهره بالتأييد ، لكن بالنسبة لمنطقتنا فإن اسرائيل سوف تكون دائما أقدر من أي دولة عربية على التعتيم على الشفافية بسبب انتاجها لجميع أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية .

وبالإضافة الى ذلك فإن البرنامج المقترح على دول المنطقة كي تتبناه في مجال الحد من التسلّح لا يتسم بالتوازن ، فهو لا يتضمن بالنسبة لمنطقتنا إزالة المخزون النووي الاسرائيلي ويبقيه على حاله ، ولا يتضمن حتى مجرد التعهد بعدم استخدام السلاح النووي أو التهديد به . إذ من شأن هذا الموقف أن يبقي في يد اسرائيل سلاحا تستطيع بواسطته الاحتفاظ بالمكاسب الإقليمية التي حققتها عن طريق التوسّع والتطلع الى تحقيق مكاسب إقليمية جديدة في المستقبل .

وخلافا لهذا الموقف المتمسك بالليونية في معالجة السلاح النووي الذي تمتلكه اسرائيل فإن البرنامج المقترح يعالج بصرامة بالغة الموارديخ أرض - أرض في مرحلة أولى وبإزالتها نهائيا في مرحلة لاحقة ، أما السلاح الكيميائي فيقضي البرنامج بالانضمام الى المعاهدة الخاصة بهذا السلاح لمجرد عقدها في عام ١٩٩٢ ومعروف أن المعاهدة تقضي بإزالة السلاح الكيميائي نهائيا .

إن تطبيق المعاهدة على جميع دول المنطقة يبقي على عدم التوازن الإقليمي الخطير الناجم عن احتفاظ اسرائيل بمخزونها النووي وغياب أي سلاح نووي لدى أي دولة عربية في المنطقة . ويلاحظ أن هذا البرنامج لم يتناول موارديخ جو - أرض هذا مع العلم أن سلاح الطيران وموارديخ جو - أرض لا تقل ، بل ربما تكون أكثر خطورة من موارديخ أرض - أرض ، ومعروف لدى الجميع أن اسرائيل تتفوق تفوقا كبيرا على جميع دول المنطقة في هذا السلاح .

كما يلاحظ أيضا أن البرنامج حظر نقل التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية والكيميائية والمواريخ ، وبما أن اسرائيل تمتلك وحدها دون الدول العربية هذه التكنولوجيا فإن حظر الاستيراد سوف لا يؤثر على قدراتها في استخدام هذه التكنولوجيا لاهداف عسكرية .

ولهذا فإننا نعتقد أن الضمان لفاعلية أي برنامج للحد من التسلّح في المنطقة ينبغي أن يتعامل مع أسلحة التدمير الشامل بأنواعها كافة بنفس المقياس ووفق الأولويات التي نصّت عليها الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة .

وهكذا فإن فكرة السجل المقترح تشكل نقطة إجحاف إضافية بحق الدول التي لا تنتج السلاح بنفسها وهذا ينطبق على معظم دول العالم الثالث وبصورة خاصة على الدول العربية بسبب الظروف الخاصة التي تحكم منطقة الشرق الأوسط ، وإننا لنأمل غداة افتتاح مؤتمر السلام في مدريد أن ينجح هذا المؤتمر في إزالة هذه الظروف الظالمة وإحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة .

السيدة بنيا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن أعرب عن ارتياح وفدي إذ يرى السفير روبرت مروزفيتش ، ممثل بولندا ، رئيساً للجنة . ويسعدنا أن نعرف أنه سيرأس هذه الدورة ممثل بلد ، بولندا ، تحظى نيكاراغوا بعلاقات المداقة الممتازة معه . ونحن واثقون من أنه تحت قيادته سيتوج عمل اللجنة الأولى بالنجاح . وأقدم تهانئي أيضاً إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين وإلى الأمانة .

لقد بذل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة جهوداً ضخمة في مجال نزع السلاح . وفي هذا السياق يود وفدي أن يشيد بصفة خاصة بذكرى السيد ألفونسو غارسيا روبليس ، المكسيكي الشهير والأمريكي اللاتيني ، مانع السلم الحقيقي ، الذي من خلال مشاركته الملهمة في صياغة معاهدة ثلاثيلوكو ، من بين إسهاماته الأخرى ، خلف لنا ذكرى لا تنسى وتقديراً دائماً لعمله هذا .

في هذه السنة نشهد بتفاؤل خاص وارتياح كبير تتويج الجهود المنسقة بنجاح في منطقتنا ، بما فيها اتفاق مندوزا بشأن منع استخدام الأسلحة الكيميائية ، الذي وقّع في ٥ أيلول/سبتمبر الماضي بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي والذي انضمت إليه أيضاً أوروغواي . ونؤكد أيضاً أهمية التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية فيما بين الأرجنتين والبرازيل حول التدابير التعاونية وتدابير بناء الثقة كخطوات عملية ذات أهمية أساسية في الطريق صوب السلم .

وإن إنشاء منطقة سلم في المحيط الأطلسي ، كما اقترحت البرازيل ، وإنشاء منطقة سلم في المحيط الهادئ ، كما اقترحت بيرو ، بالإضافة إلى الاقتراح الأخير المقدم من جانب إكوادور إلى الجمعية العامة بإنشاء منطقة سلم في أمريكا الجنوبية ،

كل هذه دلائل حقيقية على المستوى الراهن من التفاهم والاتفاق فيما بين الآراء السائدة في الجزء الخاص بنا من العالم . وفي منطقتنا دون الإقليمية ، اتخذت نيكاراغوا مبادرة أيضا ، بمساندة بلدان أمريكا الوسطى الأخرى وببنا ، لإعلان أمريكا الوسطى ، في هذه الدورة ، منطقة سلم وحرية ، وديمقراطية وتنمية .

لقد أسهم الحوار والصراحة السائدين في المجتمع الدولي في إبرام اتفاقات رئيسية بشأن نزع السلاح النووي ، حلت محل السياسة المتبعة قبل ذلك وهي سياسة الردع النووي واستبدلت باستراتيجية جديدة تقوم بدلا من ذلك على الأمن المشترك .

ونجد مثالا على هذا التقدم في المفاوضات التي بدأها الرئيس جورج بوش والرئيس ميخائيل غورباتشوف بشأن خفض وإزالة القذائف الأقصر مدى والقذائف التسيارية العابرة للقارات ، مع وقف التجارب النووية .

ونرحب بإعلان فرنسا والصين وجنوب افريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، ونتفق مع الوفود التي ذكرت في هذه اللجنة بأنه لابد من تمديد أجل ذلك المك إذا أردنا أن نضمن النجاح في مؤتمر عام ١٩٩٥ . ان الاعمال التحضيرية لذلك المؤتمر ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن . ونرى أيضا أن الاختتام المتوقع للمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ سيؤدي الى إبرام اتفاق عالمي وغير تمييزي يمكن من القضاء قضاء مبرما على هذه الأسلحة .

وفي الايام الاخيرة أعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن ترى إجراءات اللجنة الاولى خالية مما يعرقل أعمالها . ويؤيد وفدي الجهود التي تبذل حاليا لتحقيق هذه الغاية بأكبر درجة ممكنة من توافق الآراء .

أما فيما يتعلق بمسألة تهريب الأسلحة فننتفق مع توصية مجموعة الخبراء الحكوميين بأنه يجب استحداث سجل عالمي غير تمييزي تحت إشراف الأمم المتحدة . ونؤيد وجهة النظر القائلة بأنه سيكون من المناسب للغاية ، كخطوة أولى ، اعتماد تدابير بناء الثقة وتنفيذها في ميدان الشؤون العسكرية . ومهما يكن الأمر ، فإننا نشاطر العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان المتقدمة النمو رأيها بضرورة توسيع نطاق السجل في المستقبل . ان المسائل التي تتضمن انتاج وتخزين أسلحة التدمير الشامل وعناصرها وكذلك نقل التكنولوجيا في ذلك المجال لابد من دراستها بشأن لتعزيز الثقة . وفي عالم اليوم حل الاهتمام بالتنمية وبالمصالح المشتركة محل الخلاف الايديولوجي . وفي هذا السياق يمكن التمسك بالتحديات العالمية الكبيرة التي أمكن تعيينها عند نهاية الحرب الباردة بطريقة تساعد على إيجاد حلول لمختلف المشاكل الفردية لتوطيد دعائم حقبة جديدة من السلم والامن - حقبة تتسم بتقليل كبير في النفقات العسكرية وبتحويل الموارد المحررة نحو المشاريع الإنمائية .

وكما ذكرنا خلال المناقشة في الجمعية العامة ، تعتقد نيكاراغوا أن تحقيق خفض بنسبة ٥٠ في المائة في النفقات العسكرية بنهاية هذا العقد وتخصيص الاموال الموفرة للتعاون الدولي في ميدان التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية قد يمثل

تطلعا قابلا للتحقيق . إن نزع السلاح العام الكامل قد يفتح الباب على مصراعيه أمام التنمية بوصفها أفضل عوائد السلم . فالبلدان النامية تنفق ٣٠٠ بليون دولار تقريبا في السنة على الأسلحة ، وهو رقم كان يمثل في عام ١٩٨٨ ، ٤,٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . ولو خُفِضت تلك النفقات ، لتمكن إعادة استثمار الاموال الموفرة في تحقيق التقدم الاجتماعي لشعوب تلك البلدان .

إننا مقتنعون بأنه لا يمكن للأمم أن تزدهر إلا إذا كان سكانها يتمتعون بالمحة الجيدة وكانوا مثقفين ومدربين تدريبا جيدا . ان رئيسة جمهورية نيكاراغوا ، فيولتا بارايوس دي شامورا ، إدراكا منها لاهمية التعليم ونزع السلاح والتنمية ، اعلنت في خطابها أمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتاريخ ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ أن عدد الكتب المدرسية التي وُزعت خلال فترة السنة ونصف السنة من توليها إدارة دفة شؤون البلاد ، كان أكثر من مجموع عدد البنادق المستخدمة طيلة فترة الحرب الأهلية في نيكاراغوا .

وفي ظل الحالة الدولية الراهنة لم يعد الامن مجرد مسألة عسكرية ، انه مسألة تتعلق بالغذاء والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية . ويشمل الامن كذلك الحق في إقامة مجتمع ديمقراطي وفي التنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان . ولا بد لنا أن نتخلى عن المعايير المزدوجة التي ندين بها إزهاق الأرواح البشرية في الصراعات العسكرية ولكننا نظل غير مباليين إزاء موت الملايين من الناس بسبب الفقر وسوء التغذية .

ان تجربة نيكاراغوا تؤكد أن عملية تحقيق الديمقراطية في بلد ما لا تنتهي بإجراء الانتخابات وإنما تبدأ بها فقط ، إذ لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق إلا بتعزيز المؤسسات في البلاد والالتزام الشديد بالقيم الديمقراطية واحترام الحقوق الاساسية والاستعداد لحل المنازعات المحلية دون اللجوء الى العنف أو الحرب . ولا بد من تعزيز الديمقراطية التي مازالت في طور التكوين والتي تفتقر الى التقليد أو التراث المفعم بالقيم الديمقراطية .

ان الحكومة الجديدة في نيكاراغوا ، إدراكا منها لالتزاماتها وللحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها ، تمكنت ، في أقل من عام ، من إحلال السلم في البلاد وتخفيض الميزانية العسكرية بدرجة كبيرة وتقليص عدد العسكريين الدائمين من ٩٠ ٠٠٠ فرد الى ٢٨ ٠٠٠ فرد . ونعتزم بنهاية هذا العام تقليص ذلك العدد أكثر حتى ٢٠ ٠٠٠ فرد لنجعل القوات العسكرية النيكاراغوية أصغر القوات عددا في امريكا الوسطى . إن هذا الإنجاز الذي تحقق في غضون ١٨ شهرا لمدعاة للفخر لشعبنا الذي سئم العنف والحرب .

وفي مؤتمر قمة بونثاريناس الذي عقد في كوستاريكا في ١٥ و ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ اتخذ رؤساء امريكا الوسطى قرارا تاريخيا عندما اعلنوا امريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية . ومن حيث الجوهر تضارع هذه الخطوة الإعلان عن شكل متكامل وشامل من أشكال الأمن الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية والعسكرية .

وبما أن ذلك الطموح يُترجم تدريجيا الى عمل وحقيقة فإن بلداننا تسعى الى وضع إطار شامل وتهيئة المناخ الذي سيسر التحول الذي نلتزم به ويعزز من التعاون داخل المنطقة الإقليمية ، ويبين في الوقت نفسه للعالم بأن امريكا الوسطى منطقة تتفاعل مع الواقع وتسعى الى انقاذ نفسها من شبح الحرب الدكتاتورية والفقر - أي من العنف بجميع مظاهره - واستبدالها بمظاهر الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتقدمة على الدوام .

لقد اعترف رؤساء امريكا الوسطى في بونثاريناس بأن السلم الإقليمي كل لا يتجزأ ، وان العنف ، بغض النظر عن مكان اندلاعه ، يترك أثرا سلبيا في جميع أرجاء المنطقة .

في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وقبل بضعة أشهر فقط من اجتماع بونثاريناس ، بعثت الحياة من جديد في اجتماعات اللجنة الامنية المنبثقة عن اتفاقات اسكيبولاس . ويتشرك هذه الآلية مسؤولون مدنيون - نواب وزراء الشؤون الخارجية - ولكن يشترك فيها أيضا ممثلون عن القوات المسلحة والهيئات الامنية في البلدان المعنية .

لقد أفصح عن الاهداف الاساسية للمفاوضات في الجلسة الاولى التي عُقدت في سان خوزيه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ وهي : تحقيق توازن معقول وتناسبي ، أو توازن يشمل جميع الاسلحة والمعدات والقوات ، وتحديد نمط جديد للعلاقات الامنية بين دول امريكا الوسطى يركز على التعاون والتنسيق والوقاية والاتصال .

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في سان سلفادور في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ حددت مجموعة من التدابير الرامية الى بناء الثقة بين الدول المعنية ، بما في ذلك آليات التنسيق والاتصال الجاريين حاليا واللذين يتسمان بالمرونة لمنع وقوع الحوادث وتفاذي نشوء التوترات .

وفي الاجتماع الثالث للجنة الامنية المنعقد في تيفوسيفالبا في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ اعتمد نموذج لقائمة جرد الاسلحة وإحصاء عدد القوات ووضع الجدول الزمني المحدد لتقديم هذه القوائم التي قامت ثلاث دول في المنطقة بتسليمها بالفعل . وتم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتجريد المدنيين من السلاح وإزالة الألغام . وتحظى هذه المسائل بدعم منظمة الدول الامريكية .

أما الاجتماع الرابع للجنة الامنية فقد عقد على مرحلتين ، الاولى في ماناغوا في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ والثانية في غواتيمالا في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر . وتم تبادل وجهات النظر بخصوص الاقتراح الذي قدمته هندوراس فيما يتعلق بإبرام معاهدة أمنية . وقد تقرر الشروع في عملية التشاور بشأن المسألة .

وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الامنية في سان خوسيه بكوستاريكا من ٧ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وستجري في هذا الاجتماع دراسة نظام يضع حدودا قصوى للأسلحة وعدد القوات واقتراح ، حول آلية التحقق لهذه الاتفاقات سبق أن نوقش بالفعل على المستوى التقني .

ان انعدام الالتزام الدولي الشامل بحسم المشاكل التي تواجه البلدان النامية يبقي على الاهمية الحيوية لدور الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق في النهوض بنزع السلاح والتنمية والرفاهية . وتعد مشاكل التخلف والفقر من الأسباب الرئيسية لقيام الصراعات التي تهدد السلم والامن الدوليين . وبدون السلم يستحيل النضال من أجل التنمية وبدون التنمية يستحيل تصور سلم حقيقي مشرف يعم على الجميع .

لقد تمتعت نيكاراغوا ، التي تمثل تجربتها تجسيدا دقيقا لتوجه العالم صوب الديمقراطية والوفاق الوطني ، بالدعم الفعال الذي تقدمه الأمم المتحدة لمهمة بناء السلام الشامل الشاقة .

ففي نيكاراغوا ، جرى رسميا تسليم القاعدة العسكرية في بلدية بانتاسما بمقاطعة خينوتيفا الى الامم المتحدة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة . وستحول هذه القاعدة الى مركز للتطوير التكنولوجي والتدريب والزراعة وتربية مختلف السلالات الحيوانية . ويمثل ذلك رمزا لنيكاراغوا جديدة ملتزمة بنزع السلاح وتطوير قدرات جميع بلداننا الى اقصى حد .

وتعتقد نيكاراغوا بوجه خاص ان مواصلة الامم المتحدة الاضطلاع بدور في تعزيز آلية التحقق في المناطق الحدودية لزيادة كفاءة العمل من أجل منع الاتجار غير المشروع بالاسلحة في منطقتنا أينما كان مصدرها أمر يتسم بأهمية حيوية . من ثم ، فاننا نقيم تقييما عاليا التحقق الموقعي الذي يقوم به فريق الامم المتحدة للمراقبة في امريكا الوسطى .

وكما أشرنا في هذا المحفل في مناسبات سابقة ، فاننا نعلم أن هناك عقبات عديدة في سبيل احراز تقدم سريع صوب الحد من الاسلحة وتحديد القوات بشكل فعال كما أعلن ذلك رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى الخمسة .

ختاما ، أود أن أقتبس من نص اعلان غوادالاخارا الذي وقع عليه رؤساء دول وحكومات البلدان الامريكية-الاسبانية في الاجتماع المنعقد في تلك المدينة المكسيكية في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه . ويلخص هذا ببلاغة موقفنا ازاء المسألة المعروضة علينا . "ونتطلع الى مستقبل يتحقق فيه اليقين والسلام والامن لشعوبنا .

وهذا لا يتحقق إلا عن طريق احترام القانون الدولي ومن خلال نزع السلاح العام الكامل ، الذي يعيق استعمال القوة ويشجع على حل النزاعات بالتفاوض ."

(A/46/317 ، المرفق ، الفقرة ٦)

السيد ريغورو دل روزاريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود

وفد كوبا اليوم أن يشير بصفة خاصة الى إحدى المسائل المدرجة في بنود جدول أعمال نزع السلاح العديدة التي لم نتناولها الا قليلا حتى الآن . وأقصد بذلك على وجه التحديد مسألة نزع السلاح البحري .

يؤيد وفدي بالكامل النقاط التي أشارتها وفود أخرى في هذا المحفل وفي المحافل الدولية الأخرى فيما يتعلق بضرورة النظر في نزع السلاح البحري والمسائل المتعلقة به ودراستها بشكل أعمق نظرا لما تكتسبه من أهمية . وفيما يتعلق بهذه المسائل ، يتعين علينا اتخاذ خطوات محددة تسهم في تعزيز الأمن والسلم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . وفي مجال الأسلحة النووية وكذلك الأسلحة التقليدية ، فإن الطريقة الأساسية التي يتم بموجبها ترتيب التدابير والاتفاق عليها في المفاوضات تميل إلى استبعاد هذا المجال الهام . وتولي كل الدول اهتماما كبيرا بمسائل نزع السلاح البحري ، ومما لا شك فيه أن هذا ينطبق بمفغة خاصة على البلدان التي تقع على المحيطات والبحار .

وكما أوضحت الأحداث الدولية ، فإن القلق الرئيسي ليس إزاء الخطوات التي تتخذها الدول للدفاع عن سيادتها ووحدتها الإقليمية أو إزاء الأسلحة التي ترغم على حيازتها تحقيقا لهذه الغاية - وهي خطوات تمثل حقوقا لا لبس فيها بموجب القواعد الدولية وميثاق الأمم المتحدة - وإنما إزاء استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في أعمال التخويف والعدوان ضد الدول ذات السيادة عن طريق الأنشطة البحرية التي تضطلع بها بعض الدول ، والمناورات العسكرية على صعيد واسع النطاق أو على مقربة من سواحل بلدان أخرى ، أو العمليات النموذجية للقيام بالهجمات مثل عمليات الإنزال والاستيلاء على الأراضي التي تستخدم فيها أساطيل ضخمة وترسانات هائلة من مشاة البحرية .

وعلى الرغم من أن التنفيذ الصارم والدقيق لمبادئ القانون الدولي واحترامها خير إسهام يمكن تقديمه في تعزيز الجهود من أجل السلم والأمن الدوليين ، فإن اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح البحري المقرونة بتدابير بناء الثقة ، من شأنه أن يمثل دونما شك إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الغاية .

وتتقع مسؤولية خاصة في هذا الصدد على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الحائزة لترسانات عسكرية كبرى موزعة في هيئة أساطيل ومنشآت ومعدات بحرية أخرى .

ويود وفد بلدي هنا أن يشير الى مسألة القواعد البحرية الموجودة في الأراضي الأجنبية ، ولا سيما القواعد المقامة رغما عن ارادة ورغبة الدول الكائنة في أراضيها .

ومن نافلة القول أن نعيد هنا سرد تاريخ انشاء هذه القواعد البحرية في بلدان العالم الثالث ، وهي ممارسة تعود الى العصر الذي كانت فيه بلداننا أقاليم تابعة للبلدان الاستعمارية الكبرى ، وكان وضعها الاستعماري يسمح بإقامة هذه المنشآت والقواعد البحرية التي كانت لها أهمية في الخلافات بين المراكز الاستعمارية والامبراطوريات التي كانت تتقاتل على تقسيم العالم .

وفي حالة كوبا ، كان هذا هو المصير الذي فرض علينا ، مع بورتوريكو والغلبين ، في نهاية القرن الماضي عندما أبرمت اتفاقات باريس التي أخذت بمقتضاها الولايات المتحدة من اسبانيا أقاليمها السابقة عبر البحار ، في نفس الوقت الذي اخضعت فيه القوات الأصلية المحبة للاستقلال والحرية التي خاضت نضالا استمر عقودا طويلة كانت فيه ، في حالة قوات كوبا الأصلية ، على وشك احراز النجاح في الحصول على حريتها التي طالما تافت اليها .

ومنذ انتصار ثورة كوبا قبل ٣٠ عاما وحكومة كوبا وشعبها يطالبان مرارا وتكرارا بعودة الأراضي التي احتلتها الولايات المتحدة في قاعدة غوانتانامو البحرية . وقد فرضت هذه القاعدة على كوبا عن طريق تعديل دستورها الذي أجبرتها عليه حكومة الولايات المتحدة خلال احتلالها العسكري للجزيرة في بداية القرن الحالي . وتشبت الوثائق التاريخية والأوامر الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة في ذلك الوقت أنه كان يجب قبولها كما هي ، بكل ما تفرضه من تقييدات مهينة للسيادة الوطنية الكوبية ، وإلا ما كان لقوات الولايات المتحدة المسلحة المستعمرة أن تنسحب من كوبا .

ولا ننوي في هذا المنعطف أن نسرد كل الأعمال التعسفية غير المشروعة التي بدأت بفرض تعديل "بلات" الذي أقر بمقتضاه منذ بداية هذا القرن ، ودام ، الوجود العسكري غير المرغوب فيه للولايات المتحدة في أراضي كوبا ، تلك الأراضي التي لن نتخلّى عنها أبداً .

وأحد الجوانب التي تشير إلى الطابع التعسفي المختلق للقاعدة القانونية الوهمية التي يركز عليها الاحتفاظ بهذه القاعدة البحرية في كوبا هو الجانب الذي يتضمن الأغراض التي تدعي الولايات المتحدة أنها كانت تريد استخدام هذا الجزء من أراضي كوبا من أجلها ، وهي ، كما تنص عليه المادة السابعة من تعديل "بلات" . المحافظة على استقلال كوبا وحماية شعبها ، في حين أنه كان من المفروض أن تصوب ما سميت بمعاهدة المعاملة بالمثل التي فرضت علينا عام ١٩٣٤ التعديل الدستوري البغيض لعام ١٩٠١ عن طريق إتاحة ما سمي بتأجير أراضي كوبا ، فقد نص هذا التعديل على أنه تم استنادا إلى الرغبة في توطيد روابط الصداقة بين البلدين ، كما لو أن السلب الخفي لبلدنا ليس بأي حال من الأحوال عملا من أخط أعمال السلب والنهب .

من المعروف لدى الجميع تاريخ استخدام هذه القاعدة العسكرية بعينها . فلم تكن فقط قاعدة تساند الهجوم على القوات الشعبية التي تواجه الاستبداد الذي ظل في كوبا حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ ومذابح المدنيين على يد غارات القنابل في الجبال ، بل كانت أيضا قاعدة لتسلل الجواسيس والمخربين ولدعم ومساعدة وتحريض الجماعات والعماليات المعادية للثورة في كوبا ، مثلما استخدمت في دعم عدوان الولايات المتحدة على البلدان المجاورة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يسلم منذ سنوات عدد من الخبراء بالإضافة إلى مختلف المتحدثين باسم حكومة الولايات المتحدة ، بأن قاعدة غوانتانامو البحرية ليس لها أي نفع استراتيجي على الإطلاق ، وأنه يحتفظ بها لأسباب سياسية بحتة . ويتضح هذا بجلاء في ضوء التغييرات التي حدثت مؤخرا في الحالة الدولية .

ومما ينطوي على تناقض صارخ ، أن حكومة الولايات المتحدة ، في الوقت الذي تغلق فيه كثيرا من القواعد العسكرية في أراضيها لأسباب مالية ، تواصل انفاق عشرات

الملايين من الدولارات سنويا للبقاء على قاعدة غوانتانامو البحرية ، وهي قاعدة يجب اغلاقها وتفكيكها فورا نظرا لقربها من الولايات المتحدة ووضوح عدم وجود أي غرض عسكري مشروع لها ، ناهيك عن رفض شعب كوبا وحكومتها لها . وقد يكون من الافضل أن تحول الموارد التي تنفق الآن في سبيل الاصرار على هذا السلوك المتعجرف الى معالجة مسائل الصحة والتعليم والعمالة ، بل والتصدي لبعض الاحتياجات الاجتماعية أو لجميع تلك الاحتياجات الملحة في كثير من القطاعات المختلفة لسكان الولايات المتحدة .

وقاعدة غوانتانامو البحرية ، كما قال الزعيم الكوبي فيديل كاسترو في تموز/يوليه ١٩٦٣ ، "خنجر مغمد في قلب أرض كوبا" ، وأضاف "انها قاعدة لن نزيلها بالقوة بل قطعة من الارض لن نتخلي عنها أبدا" .

وهناك حديث عما يسمى بالحقبة الجديدة أو النظام الجديد أو نهاية الحرب الباردة أو التفكير الجديد في العلاقات الدولية . ولكني أطرح سؤالاً : هل تتسق كل هذه الامور مع المضايقات والتحركات التي نراها ، ومع الجهود الحقودة التي تبذل لخلق اقتصادنا عن طريق الحصار الاجرامي غير الانساني الذي فرض علينا منذ ٣٠ عاماً ، ومع الضغط الوحشي على الحكومات والهيئات الدولية لعزل بلدنا ، ومع الحملات المستمرة للتشويه التي تشن . بالإضافة الى التدابير العدوانية الأخرى ، من جانب حكومة الولايات المتحدة على كوبا ؟ وأسأل : هل تتماشى هذه العناصر الجديدة مع الاحتلال غير المشروع لأراضي كوبا الذي تحتفظ فيه الولايات المتحدة ، رغماً عن الإرادة التي أعرب عنها شعبنا ، بقاعدة عسكرية عتيقة تماماً بالنسبة للدفاع الاستراتيجي عن ذلك البلد ؟ وأسأل ، ماهو الغرض من هذه القاعدة ، عدا اذلال كوبا وتهديدها ؟

ومؤخراً ، في خضم اعلان حكومة الاتحاد السوفياتي عن استعدادها لسحب الوجود العسكري السوفياتي الذي يتكون من لواء واحد بقوة مخفضة يربط في كوبا نتيجة للاتفاقات المعقودة إثر أزمة تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٣ ، أعلنت حكومة كوبا عن استعدادها لقبول سحب الافراد العسكريين السوفيات من أراضيها اذا صحبه سحب للأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة في نفس الوقت .

كما ذكرت الحكومة الكوبية يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بمناسبة الاعلان ال
أصدرته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

"إذا ما وصلت عملية الوئام بين الاتحاد السوفياتي والولايات ال
نقطة يمكن عندها حل مثل هذه المسألة دون شكوك أو مخاوف ، بعد اعلان اتح
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فإن الطريق الملائم الوحيد هو انسح
اللواء السوفياتي الذي رحبنا به بحفاوة وأخوية وامتنان ، جنباً الى جنب
ازالة القاعدة البحرية في غوانتانامو ، كما نقترح .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، فإن كوبا على استعداد لتكون طرفاً في ات
دولي مع ضمانات من الأمم المتحدة . ويمكن لذلك الاتفاق أن يتضمن تدابير
شقة مضمونة تماماً ويرضى عنها بشكل متبادل ، من بينها - بطبيعة الحال -
تدريبات غزو كوبا التي تقوم بها قيادة الولايات المتحدة الامريكية بائنتظ
في المنطقة لعدة سنوات . وعندئذ يمكننا حقيقة أن نتكلم ، في حالة كوب
عن سيطرة الفكر السياسي الجديد في العلاقات الدولية" .
لقد ورد في البيان شيء آخر - رغم أنه واضح - يشفي عدم المرور عليه به
وهو : "ان كوبا لا تهدد أي بلد أو أي حكومة على الكوكب" .

وهنا ، لدينا طريقة ملموسة نشبت بها بالاعمال وجود طريقة للتفكير ونظ
جديد يخدم سلم وأمن جميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، غنيها وفقيرها . وان الانسح
المتزامن للوحدة العسكرية السوفياتية من أراضي كوبا وللولايات المتحدة من القا
البحرية في غوانتانامو يشكل دليلاً ملموساً على ذلك .

السيدة جونود (لجنة الصليب الاحمر الدولية) (ترجمة شفوية

الانكليزية) : ان سبب تأسيس لجنة الصليب الاحمر الدولية هو تخفيف المعانات ال
تسببها الحروب . وأوضح طريقة لتحقيق هذه الغاية هي المساعدة العملية والحما
اللتين يقدمهما مندوبوها الى ضحايا النزاعات . ومما هو أقل وضوحاً وإن كان علر
القدر من الأهمية دور لجنة الصليب الاحمر الدولية في تطبيق القانون الانساني ا

(السيدة جونود ، لجنة
الصليب الاحمر الدولية)

وفي التشجيع على تطويره . وذلك القانون لا يرسى القواعد لحماية الضحايا فحسب .
وانما يحد أيضا من طرق ووسائل الحرب التي تستخدمها الاطراف في النزاع .

ان لجنة الصليب الاحمر الدولية تعني بشكل مبدئي بقاعدتين رئيسيتين من قواعد
القانون العرفي عندما يتعلق الأمر بتطوير الاسلحة ؛ حظر استخدام الاسلحة التي تسبب
معاناة مفرطة ، وحظر استخدام الاسلحة عشوائية الاثر . ان استخدام الاسلحة ينظمه
القانون الانساني الدولي لجعل الاصابات بين المدنيين عند الحد الأدنى ولمنع الحاق
معاناة شديدة القسوة بالجنود . وهاتان القاعدتان مدونتان الآن في البروتوكول
الاضافي الاول الملحق باتفاقيات جنيف (المادة ٥١ ، الفقرة ٤ ، والمادة ٣٥ ، الفقرة
٢ ، والمادة ٣٦) .

ان القيود المفروضة على طريقة خوض الحرب توجد في القواعد العرفية التي
ترجع الى قرون سابقة ، لكن التدوين المنتظم في هذا المجال من القانون بدأ
باتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ التي تبنتها لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وهذه الاتفاقية
وفرت حماية للجنود الجرحى . وبعد ذلك أدى عدد من المبادرات الى ابرام معاهدات
أخرى .

ان المعاهدة الاولى التي جرت بالتحديد استخدام أنواع خاصة من الاسلحة كانت
اعلان سانت بيترسبيرغ لعام ١٨٦٨ . ومن المثير ملاحظة أن الدولة التي اخترعت السلاح -
الرصاص التي تنفجر في الجسم البشري - كانت هي التي سعت الى تحريم استخدامها
بمجرد أن أدركت الآثار الجسيمة التي تلحقها تلك الرصاصات بالجنود .

ان ذلك الاعلان أرسى مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الانساني الدولي وهو أن
"الهدف المشروع الوحيد الذي ينبغي للدول أن تسعى الى تحقيقه خلال الحرب هو اضعاف
القوات العسكرية للعدو" وأن "هذا الهدف يتجاوز باستخدام أسلحة تفاقم دون مبرر
معاناة المعوقين أو تجعل موتهم أمرا محتوما" .

وفي شباط/فبراير ١٩١٨ نشرت لجنة الصليب الاحمر الدولية نداء احتج بقوة على
استخدام الفاز السام ، مشيرة بصفة خاصة الى المعاناة الفظيعة التي يلحقها بالجنود

(السيدة جونود ، لجنة
الصليب الاحمر الدولية)

والى الاشار المروعة التي يمكن أن يلحقها بالسكان المدنيين . ولذلك حثت الحكومات في ذلك الوقت على ابرام اتفاق يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية . وأدى هذا الى اصدار بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن الغاز ولجنة الصليب الاحمر الدولية تأمل مخرمة في أن تكون أمام ذلك الحظر الآن فرمة حقيقية للتنفيذ الفعّال . وفي هذا الخصوص ، فإن التعهدات التي قطعت مؤخرا بالتدمير غير المشروط لجميع مخزونات تلك الاسلحة ، وبالتخلي عن فكرة الانتقام تعد خطوات كبرى الى الامام .

وفي وقت يرجع الى عام ١٩١٨ أعرب النداء الذي وجهته لجنة الصليب الاحمر الدولية عن عدم الارتياح بشأن الاشار الانسانية لامكانات التكنولوجيا الجديدة قائلا :
" وبدلا من رفع الشور التي تلحقها الحرب ، يمكن القول بأن التقدم العلمي في الطيران والقذائف والكيمياء انما يفاقم المعاناة كما أنه - فوق كل شيء - يمد نطاقها الى السكان جميعا ، ولذلك فإن الحرب من الآن فصاعدا لن تكون سوى عمل تدمير لا يرحم" .

وفي عام ١٩٢٠ بدأت لجنة الصليب الاحمر الدولية محاولة اقناع الدول بإبرام معاهدات تحد طرق ووسائل الحرب بهدف حماية السكان المدنيين من الهجمات وتجريم الاسلحة العشوائية الاثر والمفرطة الضرر . وفي السبعينات فقط أصبحت الدول مستعدة لاعتماد تلك الحماية الضرورية في شكل معاهدة .

ان لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بالتعاون مع خبراء من حكومات مختلفة ، أعدت نصوصا كانت أساس مناقشات في المؤتمر الدبلوماسي الذي أدى الى اعتماد البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ الملحقين باتفاقيات جنيف . وبجانب توفير مزيد من الحماية لضحايا الحرب ، كان الانجاز الرئيسي لهذين البروتوكولين تنظيم طرق ووسائل الحرب ، وهذا أمر له مغزاه في الظروف الحديثة للنزاعات المسلحة سواء الدولية أو الداخلية على حد سواء .

والى جانب المناقشات التي أدت الى اعتماد هذين البروتوكولين ، عقدت لجنة الصليب الاحمر الدولية مؤتمرا للخبراء الحكوميين ليقوموا بدراسة أكثر تأنيا

لامكانية القيام بتنظيم قانوني محدد لبعض أنواع الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة
الضرر أو عشوائية الأثر ، ونظر المؤتمر في طائفة واسعة من الأسلحة ولكنه أدرك أنه
فيما يتعلق بالعديد منها ليست هناك معلومات كافية ليقرر أي تنظيم قانوني ممكن
يعتبر ملائما . وكان ذلك صحيحا بشكل خاص في حالة ما يسمى بـ "أسلحة المستقبل" وهي
الليزر وأسلحة طاقة موجهة أخرى .

ومؤتمر الأمم المتحدة التالي اعتمد اتفاقية عام ١٩٨٠ الخاصة بالأسلحة
الإنسانية التي تتضمن بعض القواعد الخاصة بالالغام والشراك الملقومة والأسلحة
الحارقة والأسلحة الجارحة بشظايا لا يمكن كشفها . وأوصى المؤتمر في قرار اتخذه
باجراء المزيد من الابحاث بشكل خاص بشأن منظومات الأسلحة ذات العيار الصغير ، وأوضح
أن من الضروري توفير المزيد من المعلومات لدراسة أسلحة أخرى مثل المتفجرات
الوقودية - الهوائية .

ان أسس اتفاقية عام ١٩٨٠ توضح عزم المؤتمر على أن تكون تلك الاتفاقية بداية
 لعملية متواصلة . وتحقيقا لهذا الغرض اتخذت الاتفاقية شكل اطار يكمله البروتوكولان
 بشأن هتى الأسلحة وتضمنت نظاما للمراجعة شبه تلقائي بغية تيسير اعتماد بروتوكولين
 جديدين أو تعديل البروتوكولين الحاليين .

وفي الاعوام الاخيرة ، قررت اللجنة الدولية الحصول على المزيد من المعلومات
 المفصلة بشأن عدد من الأسلحة التي يتسبب استخدامها ضد الجنود والافراد في مشاكل
 انسانية وقانونية خاصة .

وفي عام ١٩٨٩ قررت اللجنة الدولية أن تستشير بعض الخبراء بشأن آثار
 التكنولوجيا الجديدة لأسلحة الليزر التي يمكن استخدامها ضد الجنود لإصابتهم
 بالعمى . وقررت اتخاذ ذلك التدبير باعتباره تدبيرا وقائيا نظرا للتقارير التي
 نشرت ومفادها أن بعض المنظومات الجديدة ، بما فيها المحمولة من المتوقع تصنيعها
 في غضون السنوات القليلة المقبلة .

وتعتبر اللجنة الدولية أن هذه المسألة خطيرة للغاية لأن هذه هي المرة الاولى
 التي نجد فيها سلاحا مصمما خصيصا لاستهداف وظيفة جسمية هامة جدا بحيث أن هذا السلاح
 يجعل ضحيته معوقة اعاقة شديدة بقية حياتها .

وقد عقدت اللجنة الدولية أربعة اجتماعات للخبراء بغية دراسة الحقائق
 التقنية والطبية ، وكذلك الآثار الانسانية لتلك الأسلحة . وأكدت هذه الاجتماعات على
 أن هذه الأسلحة لا تؤثر إلا على جزء واحد من الجسم البشري هو العينان ، وأنه يمكن
 استخدامها بسهولة نسبية في إحداث العمى الدائم وهذا في غالبية الحالات ، لا يمكن
 معالجته طبيا ، كذلك فإن التدابير الوقائية لا تفي بالغرض .

والاجتماع الاخير للخبراء المعقود في نيسان/ابريل من هذا العام لم يتوصل الى اتفاق بشأن ما اذا كانت بعض استخدامات الاسلحة المسببة للعمى أو جميعها أسلحة تنتهك القانون الانساني الدولي عن طريق احدث معاناة أو ضرر دونما داع ، لكن غالبية كبيرة من المشاركين رأيت أن العمى اسلوب من الاساليب المحرمة في خوض الحرب .

وتأمل اللجنة الدولية أن يعتمد قرار بهذا المعنى في المؤتمر الدولي المقبل للمليب الاحمر والهلال الاحمر الذي سيعقد في بودابست .

حصلت اللجنة الدولية أيضا على معلومات اضافية بشأن آثار منظومات الاسلحة ذات العيار الصغير ، وترى أن من الممكن احراز تقدم حقيقي في هذا المجال باعتماد اجراء موحد للتجارب على الرصاص ، بحيث يمكن مقارنة النتائج بشكل مفيد . وقد سبق أن أوصى بذلك مؤتمر الأمم المتحدة السالف الذكر . لكن لم يُعتمد اجراء موحد ويبدو أن مناقشات الخبراء منذ ذلك الوقت تضاقت عن الضرورة الانسانية لاجراء مثل هذه الابحاث . ولكن بعض الدول عدلت ذخائرها بحيث تجعل هذا الرصاص أكثر استقرارا وأقل تعرضا للانشطار .

وشمة مسألة تسبب قلقا بالغا للجنة الدولية هي مسألة مدى الاضرار الناجمة عن الالغام . وقد قام أطباء اللجنة الدولية بدراسة ميدانية حول آثار الانماط المختلفة من الالغام المضادة للجنود . وبالرغم من أنه لم يمكن اجراء هذه الدراسة إلا على الضحايا الذين بقوا على قيد الحياة حتى وصلوا الى المستشفيات ، يبدو أن بعض أنواع الالغام فتاكة بوجه خاص وهناك أنواع أخرى تحدث ، على ما يبدو ، مضاعفات طبية خطيرة .

والتقرير الخاص بالاسلحة الذي صاغته اللجنة الدولية للمؤتمر الدولي المقبل للمليب الاحمر والهلال الاحمر يثير مسألة ما اذا كان من الممكن تحقيق الأغراض العسكرية لهذه الالغام بجروح أقل خطرا . ويقترح التقرير ضرورة اجراء مزيد من الدراسة في هذا الشأن .

كما حصلت اللجنة الدولية على المزيد من المعلومات بشأن آثار المتفجرات الوقودية - الهوائية والاسلحة الكهربائية ، ولو أن جهودنا قد تعرقلت نتيجة نقص

البيانات الموثوق بها . ويبدو أن المتفجرات الوقودية - الهوائية بدأت تصبح أكثر شيوعاً ، إلا أن بعض استخداماتها يمكن أن تحدث مشاكل انسانية وقانونية خطيرة . ان استحداث الاسلحة ذات الطاقة الموجهة يبدو أنها في مراحل البحث فقط . لكن هناك دلائل تبين أن الآثار البيولوجية لبعض هذه الأسلحة يمكن أن تقوض الأعمال التي تحققت حتى الآن لحظر الانمط الماضي والحاضرة من الاسلحة الفتاكة والاسلحة السامة .

ان عمل اللجنة الدولية في مجال استحداث الاسلحة أوضح أن الجهود في مجال نزع السلاح ومجال القانون الانساني الدولي لا بد أن تتواكب . فالجهود الرامية الى حظر استحداث وامتلاك بعض الاسلحة تساعد على تطبيق القانون الإنساني الدولي لأنها تمنع استخدام مثل هذه الاسلحة . وعلى العكس فإن حظر أو تقييد استخدام سلاح معين يساعد على تضيق مدى انتشاره . والدول مسؤولة بموجب القانون الانساني الدولي عن أن تقرر ما اذا كان استخدام سلاح يجري استحداثه يشكل انتهاكاً للقانون . وفي عصرنا هذا الذي تتقدم فيه التكنولوجيا بخطى سريعة فإن استحداث أسلحة جديدة يعد مسألة هامة تحتاج الى تدخل دولي .

ومن الاهمية بمكان أن المنجزات المحرزة في قانون نزع السلاح والقانون الانساني الدولي لا تقوضها اختراعات جديدة تتهرب من نص القانون وتخالف المبادئ الاساسية للقانون الانساني .

وفي هذا الصدد ، تشهد اللجنة الدولية بقلق بالغ لا مبالاة متزايدة ازاء آثار الاسلحة على الجنود الذين هم ، في نهاية المطاف ، بشر وليسوا مجرد أشياء ، واللامبالاة ازاء مصيرهم تضر بهدف أساسي في القانون الانساني الذي حاول منذ البدايات أن يضمن بقاء وشفاء الجنود الجرحى .

(السيدة جونود ، لجنة
الصليب الأحمر الدولية)

اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، قرارا يحث جميع الدول التي لم تصدق على اتفاقية ١٩٨٠ وبرثوكولاتها الثلاثة على أن تفعل ذلك . ولا يسع لجنة الصليب الأحمر الدولية سوى أن تكرر هذا النداء وأن تسترعى انتباه الدول الأطراف في اتفاقية جنيف إلى تلك المعاهدة بالغة الأهمية التي تشكل امتدادا طبيعيا وضروريا للقواعد الأساسية للقانون الانساني الدولي . ويسعى كل من اللجنة الدولية وخصائي نزع السلاح من أجل بلوغ هدف مشترك ألا وهو درء الاثار الوخيمة المحتملة لاستخدام التطور التكنولوجي استخداما غير مقيد في الحرب . ونحن على ثقة من أننا سنواصل تبادل الدعم في هذا السعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون اللجنة الاولى قد

اختتمت المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥